

## البيان الختامي مؤتمر الكويت للشفافية 13 إلى 17 يناير 2007م

تحت رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت حفظه الله، نظمت جمعية الشفافية الكويتية وبالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية (مؤتمر الكويت للشفافية) خلال الفترة من 13 إلى 17 يناير 2007م، حيث اتفق المتحدثون على ظاهرة تفشي الفساد في دول المنطقة ككل، وخطورة هذا الأمر على التنمية بشكل عام، وعلى استقرار الدول بشكل خاص.. كما اتفق المتحدثون على ضرورة التصدي للفساد، كل من موقعه في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وفي المجتمع المدني والإعلام الحر.

وعلى المستوى الكويتي، تشكلت لجنة لصياغة توصيات المؤتمر من مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية ومن اللجنة المنظمة العليا للمؤتمر، وبعد استعراض الجلسات العامة وورش العمل فقد خرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

- 1) ضرورة تشكيل جهاز مختص بالشفافية ومحاربة الفساد (الجهاز الاستشاري للشفافية) يتبع رأس الدولة، تكون مهمته إدارة هذا الملف الهام.
- 2) العمل على إعداد (استراتيجية وطنية للإصلاح والشفافية) يشارك في إعدادها وفي متابعة تنفيذها كل مكونات الدولة، في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام الحر.
- 3) ضرورة تأسيس (هيئة مكافحة الفساد) المتخصصة في محاربة الفساد المالي.
- 4) ضرورة تأسيس (هيئة الرقابة الإدارية) للتصدي للفساد الإداري في المؤسسات الحكومية.
- 5) أن يقوم "مجلس الوزراء الكويتي" بالعمل على إلزام مؤسسات التربية والتعليم الحكومية على تدريس الإصلاح وتعزيز الشفافية وتنمية قيمة مناهضة الفساد.. منذ الصغر.
- 6) أن يقوم "مجلس الوزراء الكويتي" بإلزام وزارة الإعلام العمل على محاربة كافة أشكال الفساد من خلال البرامج الإخبارية والإنتاج التلفزيوني لكافة شرائح المجتمع وباللغة الخطابية التي تتناسب مع أعمارهم وثقافتهم.
- 7) أن يقوم "مجلس الوزراء الكويتي" بإلزام وزارة العدل تقديم كافة الخدمات المساندة للقضاء الكويتي، بما يكفل تسريع إجراءات التقاضي، وتسريع تنفيذ أحكامه، وتسهيل اللجوء إليه، وتحمي من الساعين إلى العبث بسلطاته.. كما لا بد من الإسراع بإنشاء النيابة الإدارية.

- 8) أن يقوم "مجلس الوزراء الكويتي" بالزام كافة المؤسسات الحكومية للقيام بإجراء رصد داخلي لعمليات الفساد المحتملة - على مستوى اللوائح وعلى مستوى الإجراءات - بحيث تمنع أي حالات فساد مالي وإداري.
- 9) أن يبدأ "مجلس الأمة الكويتي" سريعا، بتقديم تصوره المتكامل لتنفيذ (قانون اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد) ، وأن يكون للمجلس دور داعم ومراقب لانجاز هذا الملف بالقرب العاجل.
- 10) ضرورة إقرار "مجلس الأمة الكويتي" (قانون الكشف عن الذمة المالية) للمسئولين بالدولة باعتباره مفصلا مهما في محاربة الفساد المالي والإداري والسياسي.
- 11) أن يعمل "مجلس الأمة الكويتي" على مراجعة النظم المعنية بأموال الدولة (قانون أملاك الدولة) وتطويرها بما يكفل حفظ المال العام من النهب والتنفع غير المشروع.
- 12) أن يعمل "مجلس الأمة الكويتي" على إصدار (قانون حرية المعلومات) الذي يوفر الشفافية و يتيح المعلومات للجميع.
- 13) إن سوء استخدام السلطة التي يتمتع بها أعضاء السلطة التشريعية لأغراض شخصية وانتخابية مناطقية وفئوية لهو أمر غير مقبول، وتجعل الجمهور يتوجسون خيفة من مجلس الأمة عامة، وهو الجهاز الذي يفترض به أن يكون جهازا تشريعيا ورقابيا يمثل المجتمع ويدافع عن مصالحه.. لذلك فان على الأغلبية البرلمانية النزيهة أن تتصدى لسوء استخدام السلطة لدى الأقلية من أعضاء "مجلس الأمة الكويتي" .

وفي الختام

وجه المؤتمر رسالة شكر وتقدير ومحبة الى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر، وإلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الشيخ صباح الخالد الصباح على حضوره الشخصي، ولكل الجهات التي قدمت الرعاية المادية للمؤتمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته